

Distr.: General
4 June 2013
Arabic
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة
عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

رسالة مؤرخة ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس اللجنة من الممثل الدائم لسنغافورة لدى الأمم المتحدة

يرجى الرجوع إلى الرسالة المؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٣ الموجهة من رئيس لجنة
مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ويشرفني أن أقدم إليكم التقرير الوطني
الثاني لحكومة سنغافورة عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) (انظر المرفق).

(توقيع) ألبرت تشوا
السفير والممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق

170613 130613 13-35349 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٣ الموجهة إلى رئيس اللجنة من الممثل الدائم لسنغافورة لدى الأمم المتحدة

التقرير الوطني الثاني لسنغافورة عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

١ - تلتزم سنغافورة بالجهود الدولية الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية وهي تؤيد التدابير الساعية إلى إيجاد عالم أكثر سلاماً من خلال نزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويرد عرض مفصل للتدابير التي اتخذتها سنغافورة من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في تقريرنا الوطني المقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) S/AC.44/2004/(02)/8، المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، و S/AC.44/2004/(02)/8/Add.1، المؤرخ ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥. ويستكمل هذا التقرير الوطني الثاني معلومات اللجنة بشأن التدابير الإضافية التي اتخذتها سنغافورة لمواصلة تحقيق أهداف القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) منذ تقديم تقريرنا الأخير في آب/أغسطس ٢٠٠٥.

٢ - ولقد انضمت سنغافورة إلى المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي في ١١ أيار/مايو ٢٠١٠، وإلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١١. وصدقت سنغافورة أيضاً على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨ وانضمت إلى قاعدة بيانات الوكالة الخاصة بالحوادث والاتجار غير المشروع في ١ آذار/مارس ٢٠١٢.

٣ - وتقوم سنغافورة حالياً بتعديل تشريعاتها المحلية استعداداً لانضمامها إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والتصديق على تعديلها لعام ٢٠٠٥. وتسعى سنغافورة أيضاً للتصديق على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي التي وقعت في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

التدابير التشريعية الوطنية

٤ - تنظر سنغافورة بجدية إلى التزاماتها بمنع الاتجار غير المشروع بأسلحة الدمار الشامل، ووسائل إيصالها وما يتصل بها من مواد. وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أصبحت سنغافورة أول بلد في جنوب شرق آسيا ينفذ إطاراً تشريعياً لمراقبة الصادرات. ويشكل قانون تنظيم الواردات والصادرات، واللوائح المتعلقة بتنظيم الواردات والصادرات، إلى جانب قانون (رقابة) السلع الاستراتيجية ولوائح (رقابة) السلع الاستراتيجية، النظام الشامل لمراقبة الصادرات في سنغافورة. وبالإضافة إلى مراقبة تصدير السلع الاستراتيجية والتكنولوجيا

وشحنها العابر ومرورها العابر والسمسرة فيها، يتضمن قانون (مراقبة) السلع الاستراتيجية حكماً جامعاً^(١) ينص على تبادل المعلومات مع بلدان أخرى ويشتمل على وضع ضوابط بشأن نقل التكنولوجيا بطرق غير مادية^(٢).

٥ - وبادرت سنغافورة، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، إلى توسيع قائمتها من الأصناف الخاضعة للمراقبة لكي تشمل جميع الأصناف المدرجة في إطار النظم الأربعة المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات، وهي مجموعة أستراليا، ونظام مراقبة التكنولوجيا القذائف، ومجموعة موردي المواد النووية، واتفاق وسنار، وذلك بغرض تعزيز سلامة نظامها لمراقبة الصادرات^(٣). وتستعرض سنغافورة قائمتها لمراقبة الصادرات وتستكملها بانتظام لكفالة اتساق نظامها مع الممارسات الدولية. ولقد أصبحت القائمة التي عدلت مؤخراً نافذة المفعول في ١ شباط/فبراير ٢٠١٣. ويجري أيضاً تنظيم برامج للتوعية دورياً لضمان إطلاع دوائر الأعمال في سنغافورة، ولا سيما الشركات المتعددة الجنسيات، على المستجدات والشروط التي يتعين أن تمتثل لها.

٦ - واعتمدت سنغافورة أيضاً عدداً من اللوائح والتدابير الإدارية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بإيران وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على وجه التحديد. وتسبغ لوائح الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٧ (الجزءات - إيران) ولوائح الأمم المتحدة لعام ٢٠١٠ (الجزءات - جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) في إطار قانون الأمم المتحدة صفة تشريعية على أحكام قرارات مجلس الأمن المتعلقة بإيران وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية التي لا تشملها التشريعات القائمة.

(١) يجيز البند الجامع لسنغافورة مراقبة الأصناف الموجهة في الاستخدام النهائي لأسلحة الدمار الشامل (استحداث أي أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية أو قذائف قادرة على إيصال تلك الأسلحة) ولكنها غير مدرجة في قائمة المراقبة.

(٢) يشير نقل التكنولوجيا بطرق غير مادية إلى الإرسال الإلكتروني عبر الفاكس والبريد الإلكتروني أو شبكة الإنترنت لتكنولوجيا السلع الاستراتيجية الخاضعة للمراقبة بموجب قانون (رقابة) السلع الاستراتيجية، بما في ذلك التكنولوجيا المتعلقة بأي "نشاط ذي صلة" (استحداث أي أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية أو قذائف قادرة على إيصال تلك الأسلحة).

(٣) وتشمل الفئات الموسعة للأصناف المدرجة في القائمة الخاضعة للمراقبة ما يلي: نظم الحواسيب والاتصالات السلكية واللاسلكية العالية الجودة؛ المعدات والمكونات؛ النظم والمعدات والمكونات البحرية؛ نظم الدفع؛ المركبات الفضائية وما يتصل بها من معدات؛ معدات الملاحة والإلكترونيات الجوية الفضائية التي لديها مواصفات معينة. ويخضع كذلك للمراقبة ما يتصل بها من برامجيات وتكنولوجيا (التي قد تستخدم لاستحداث هذه السلع أو إنتاجها أو تشغيلها).

٧ - ولقد وضعت هيئة النقد في سنغافورة لوائح مستقلة في إطار قانون السلطة النقدية لسنغافورة تشمل على وجه التحديد الأحكام المالية الواردة في قرارات مجلس الأمن المتعلقة بإيران وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. وتلك اللوائح هي لوائح السلطة النقدية لسنغافورة لعام ٢٠٠٧ (تجديد أصول الأشخاص - إيران)، ولوائح السلطة النقدية لسنغافورة لعام ٢٠٠٩ (الجزءات - جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية)، ولوائح السلطة النقدية لسنغافورة لعام ٢٠٠٩ (تجديد أصول الأشخاص - جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية). وتتقيد سنغافورة أيضاً، باعتبارها مركزاً مالياً رئيسياً وعضواً في فرقة العمل للإجراءات المالية، بالتوصيات الصادرة عن فرقة العمل بشأن مكافحة تمويل الانتشار. ولقد شجعت سنغافورة الأمم المتحدة على العمل بشكل وثيق وهادف مع البلدان لضمان سلامة النظام المالي العالمي.

التعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي

التعاون في مجال العمليات وتنمية القدرات

٨ - تعتقد سنغافورة بأن تعزيز التعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي هو السبيل إلى مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل وما يتصل بها من نظم. ولقد أسهمت إسهاماً فعالاً في الجهود الدولية الرامية إلى منع الانتشار ومكافحته بشقي المبادرات والمنتديات التنفيذية. واستضافت سنغافورة، باعتبارها من أعضاء فريق الخبراء التنفيذيين التابع للمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار البالغ عددهم ٢١ عضواً، اجتماعاً لهذا الفريق يومي ٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وبالإضافة إلى مناورة السيف العميق في إطار مناورات المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار التي استضافتها سنغافورة من ١٥ إلى ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥، استضافت سنغافورة مناورة ثانية من مناورات المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، وهي مناورة السيف العميق الثانية من ٢٧ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وتضمنت هذه المناورة مناقشات وتدريب محاكاة نظرياً لاختبار التأهب في حالات الطوارئ بشأن مسائل ذات صلة بالمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، ومحاكاة لمناورة اعتراض بحري لسفينة تجارية يشتبه في أنها تنقل مواد غير مشروعة ذات صلة بأسلحة الدمار الشامل، وعرضاً لتفتيش الموانئ جرى خلاله تحويل وجهة سفينة وإعادةها إلى الشاطئ لكي تقوم وكالات إنفاذ القانون المدنية بتفتيشها. وشارك نحو ٢٠٠٠ موظف من ٢٢ بلداً عضواً في المبادرة الأمنية لعدم الانتشار ومراقب في مناورة السيف العميق الثانية. وتواصل سنغافورة المشاركة على نحو فعال في المناسبات الأخرى التي تنظمها المبادرة الأمنية لعدم الانتشار.

٩ - وتبادلت سنغافورة خبراتها عن طيب خاطر، ولا سيما التحديات التي تواجهها في تنفيذ نظام مراقبة الصادرات، وذلك للمساعدة في تنمية القدرات على الصعيد الإقليمي. وفي ما يلي بعض الأمثلة على ذلك في الآونة الأخيرة:

(أ) اشتركت سنغافورة، مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، في رئاسة حلقة العمل المخصصة لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في إطار المنتدى الإقليمي الأول لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المعني بتدابير بناء الثقة، المعقودة من ١٣ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧ في سان فرانسيسكو؛

(ب) قدمت سنغافورة عرضاً في حلقة العمل الإقليمية عن تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في هانوي من ٢٨ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠؛

(ج) اشتركت سنغافورة، مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في استضافة الدورة التدريبية المتقدمة الأولى لموظفي السلطات الوطنية في آسيا من ١ إلى ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠ في سنغافورة. وركزت الدورة التدريبية على الإعلانات بموجب المادة السادسة والمسائل ذات الصلة بإجراء عمليات التفتيش في إطار اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية؛

(د) شاركت سنغافورة في الحلقة الدراسية العالمية المعنية بالشحن العابر التي عقدت من ٧ إلى ٩ آذار/مارس ٢٠١١ في دبي وقدمت خلالها عرضاً. وتناول العرض الذي قدمته سنغافورة في الجلسة الفرعية المخصصة للتعاون في المجال الصناعي موضوع "الشراكات الصناعية الناجحة مع سلطات إنفاذ القوانين: دروس وأمثلة"؛

(هـ) اشتركت سنغافورة، مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، في استضافة المؤتمر الدولي الثاني عشر لمراقبة الصادرات، الذي عقد من ٢٤ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠١١ في سنغافورة. وكان موضوع المؤتمر "إقامة شبكة لمناصري عدم الانتشار". واجتمع في هذا المؤتمر نحو ٣٠٠ مسؤول من ٧٦ دولة ومنطقة إدارية لإقامة علاقات دولية والبحث في الجهود المستمرة لتحسين تنظيم التجارة؛

(و) شاركت سنغافورة في المؤتمر المعني بإنفاذ الضوابط الجمركية على الحدود التابع لبرنامج مراقبة الصادرات وما يتصل بها من أمن الحدود الذي عقد في تايبيه يومي ١٢ و ١٣ تموز/يوليه ٢٠١١ وقدمت عرضاً عن موضوع: "التحديات المطروحة أمام الموظفين والمفتشين في خط المواجهة"؛

(ز) اشتركت سنغافورة، مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، في استضافة حلقة عمل عن التوعية بالتحريات الجنائية النووية وإعداد خطة استجابة وطنية من ١٣ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ في سنغافورة، حضرها مشاركون من منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية؛

(ح) استضافت سنغافورة الاجتماع الإقليمي التاسع للسلطات الوطنية التابعة للدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية؛

(ط) أوفدت سنغافورة اثنين من الاختصاصيين ذوي الخبرة إلى مؤتمر التعاون الدولي والسلامة الكيميائية والأمن الذي عقدته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي يومي ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١؛

(ي) اشتركت سنغافورة، مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في استضافة الدورة التدريبية الإقليمية الثانية على الاستجابة في حالات الطوارئ للحوادث الكيميائية للدول الآسيوية الأطراف من ١٤ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في سنغافورة. وتتناول هذه الدورة تنمية القدرات على الاستجابة لحالات الطوارئ على الصعيدين الوطني والإقليمي في إطار المادة العاشرة من اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. واشتركت سنغافورة في استضافة الدورة التدريبية الثالثة من ١٣ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٣ في سنغافورة؛

(ك) قدمت سنغافورة عروضاً خلال الحلقات الدراسية السنوية الثامنة عشرة والتاسعة عشرة والعشرين لمراقبة الصادرات، التي عقدت في شباط/فبراير ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ في طوكيو. وتناولت هذه العروض مواضيع توعية القطاع الصناعي المحلي والتعاون على الصعيد الدولي. ويسرت سنغافورة أيضاً جلسة فرعية عن توعية القطاع الصناعي أثناء انعقاد الحلقة الدراسية العشرين.

المنتديات الإقليمية والدولية

١٠ - تطلّع سنغافورة بدور فعال وبناء في الجهود الرامية إلى عدم الانتشار ونزع السلاح في مختلف المنتديات الإقليمية والدولية من قبيل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وما يرتبط بها من منظمات مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولقد اشتركت سنغافورة، مع الصين والولايات المتحدة، في رئاسة الاجتماعات الأولى والثاني والثالث التي تعقد فيما بين الدورات عن عدم الانتشار ونزع السلاح في إطار المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، من ١ إلى ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩ في بيجين، ومن ٥ إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠١٠ في سنغافورة، ومن ٢٣ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١ في لاس فيغاس.

١١ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أتمت سنغافورة الفترة الثالثة من عضويتها في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية^(٤). ومنذ عام ٢٠٠٥، استضافت سنغافورة ما يناهز عشر دورات تدريبية وحلقات عمل واجتماعات ذات صلة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي الفترة الممتدة من ٢١ إلى ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣، استضافت سنغافورة حلقتي التوعية الدراسيتين التاليتين للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الضمانات: (أ) الحلقة الدراسية الإقليمية بشأن نظام ضمانات الوكالة لدول جنوب شرق وجنوب آسيا ذات المواد والأنشطة النووية المحدودة؛ (ب) الحلقة الدراسية الإقليمية بشأن نظام ضمانات الوكالة لدول جنوب شرق آسيا ذات الأنشطة النووية الكبيرة.

٢٨ أيار/مايو ٢٠١٣

سنغافورة

(٤) كانت سنغافورة عضواً في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية سابقاً من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٠، و من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٦.